June 1999

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

# المجلس

## الدورة السادسة عشرة بعد المائة

روما، ١٤-١٩/٦/١٩٩٩

## تقرير سعادة السفير FERNANDO GERBASI
## رئيس هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

١ - كان مجلس المنظمة في دورته الخامسة عشرة بعد المائة المنعقدة في الفترة من ٢٣ إلى ١٩٩٨/١١/٢٨ قد لاحظ التقدم الذي أحرزته الهيئة في التفاوض بشأن تعديل التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية، وأيد بالإجماع اقتراح رئيس الهيئة عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة من الخبراء يمثلون، رغم حضورهم بصفتهم الشخصية، مختلف الأقاليم والمواقف، لمعالجة القضايا المترابطة التالية: تقاسم المنافع وحقوق المزارعين والآلية المالية والوضع القانوني للنص المعدل للتعهد، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى حسب مقتضى الحال، بما في ذلك الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

٢ - وفي أعقاب القرارات التي اتخذها مجلس المنظمة في دورته الخامسة عشرة بعد المائة، بادرتُ على مسؤوليتي وبالتعاون القيم من جانب الحكومة السويسرية والدعم المالي من حكومات سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، إلى دعوة خبراء من ٢١ بلدا والمجموعة الأوروبية لعقد اجتماع غير رسمي من ١٩ إلى ١٩٩٩/١/٢٢ في مونترو بسويسرا. كما قدمت أمانة المنظمة والمدير العام للمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية مساعداتهما في هذا الصدد.

٣ - وناقش المشاركون في هذا الاجتماع غير الرسمي الوضع القانوني للنص المعدل للتعهد الدولي. ورأت الأغلبية أن يكون هذا النص صكا ملزما دوليا مع وجود أمانة للتعهد توفرها المنظمة، وتعمل على نحو وثيق مع كل من المنظمة واتفاقية التنوع البيولوجي، وأن يتسم هيكل التعهد الدولي بالمرونة اللازمة التي تسمح بتعديل كافة جوانب عمله التشغيلية والإدارية بسهولة. وأشير إلى أن بالإمكان تيسير إبرام اتفاقية شاملة للنظام متعدد الأطراف للحصول على

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، وللرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى

المنافع وتقاسمها إذا ما وضع نص للتعهد أقل طموحا، مع احتوائه على عناصر تشجع على الوصول إلى اتفاق عريض في الآراء. وسيغطي النظام في البداية عددا محدودا من المحاصيل المختارة يتحدد على أساس معايير الأمن الغذائي والتكافل بين الأطراف. ويجري مراجعة نطاق هذه التغطية وتوسيعه على نحو دوري. كما ستشكل المجموعات المتاحة لدى المراكز الدولية للبحوث الزراعية جزءا من النظام المذكور بشرط الاتفاق المسبق على ذلك مع تلك المراكز. وفي ما يخص حقوق المزارعين فينبغي الاعتراف بها دوليا، مع الإقرار بوضوح بأن تنفيذ هذه الحقوق يقع على عاتق كل حكومة على انفراد. أما في ما يخص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التعهد الدولي، فيتم الحصول عليها من خلال اتباع استراتيجية تمويلية تتضمن طائفة واسعة من الموارد استنادا إلى اشتراكات يمكن التنبؤ بها، والاتفاق عليها لتنفيذ الخطط والبرامج المتفق عليها، ولاسيما في البلدان النامية.

٤ – وقد مكنتني المناقشات التي جرت أثناء هذا الاجتماع غير الرسمي، بمساعدة كافة الحاضرين، من وضع سلسلة من *عناصر الرئيس* التي تعكس، رغم أنني المسؤول الوحيد عنها، اتفاقا عريضا في الآراء، وتطرح أساسا قويا لمواصلة المفاوضات ودفعها إلى مرحلة متقدمة بشأن تعديل نص التعهد الدولي بما يتساوق مع اتفاقية التنوع البيولوجي.

٥ – وقد قمتُ بإعداد مجموعة من النصوص القانونية التي تعبر عن *عناصر الرئيس* لتقديمها إلى جميع الدول الأعضاء في هيئة الموارد الوراثية في دورتها العادية الثامنة التي عقدتها في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أبريل/نيسان ١٩٩٩. وكيما يتسنى إدراج هذه النصوص القانونية في النص الكامل للتعهد الدولي، طلبت كذلك من الأمانة أن *تعد مشروع النص المركب لتعديل التعهد الدولي*. وقد أدرج هذا *المشروع*: (١) النصوص القانونية المستمدة من *عناصر الرئيس* مكان المواد المناظرة في النص التفاوضي الموحد الذي أسفرت عنه الدورة الاستثنائية الخامسة للهيئة؛ (٢) التغييرات التي تعين إدخالها على المواد الأخرى للنص التفاوضي الموحد حفاظا على اتساقه الداخلي؛ (٣) الأحكام القانونية والإدارية المطلوبة لتحويل التعهد الدولي إلى صك ملزم قانونا.

٦ – وأنشأت الهيئة، في دورتها العادية الثامنة، مجموعة اتصال أجرت – استنادا إلى *عناصر الرئيس* ومشروع *النص المركب لتعديل التعهد الدولي* – مناقشات واسعة النطاق للمادة ١١ (النظام متعدد الأطراف للحصول على المواد الوراثية واقتسام المنافع) والمادة ١٢ ( نطاق تغطية النظام متعدد الأطراف)، والمادة ١٣ (تيسير الحصول في إطار النظام متعدد الأطراف) والمادة ١٥ (حقوق المزارعين)، ونجحتُ في إعداد نصوص للمواد ١١ و ١٢ و ١٥. وشجع هذا الهيئة على الاعتراف بأن تقدما بالغ الأهمية قد تحقق. وكان من الممكن، في رأيي، إحراز تقدم أكبر لو أن البلدان التي اشتركت في الاجتماع غير الرسمي عن طريق خبرائها قد طرحت حججها استنادا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ذلك الاجتماع والذي تعبر عنه *عناصر الرئيس*.

٧ – كما اتفقت الهيئة على إيلاء أولوية متقدمة في برنامج عملها في المستقبل لمواصلة واستكمال المفاوضات بشأن تعديل التعهد الدولي. وشددت الهيئة على ضرورة الارتكاز على التقدم الكبير الذي تحقق خلال الفترات الماضية، بغية تقديم التعهد الدولي المعدل إلى الأجهزة الرياسية للمنظمة في أقرب وقت ممكن. ولذا قررت الهيئة أن ترخص للرئيس بأن يعقد، بالتشاور مع المدير العام، دورات أخرى لمجموعة الاتصال، حسب مقتضى الحال، لدفع المفاوضات إلى

الإمام استنادا إلى *عناصر الرئيس* المنبثقة عن اجتماع مونترو. كما رخصت للرئيس، عند اقتناعه بأن الأوان قد حان لكي تعتمد الهيئة النص النهائي، أن يطلب من المدير العام عقد دورة استثنائية للهيئة لكي يتسنى عرض النتائج على المجلس في موعد أقصاه دورته التاسعة عشرة بعد المائة التي سيعقدها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. وأقرت الهيئة بأن هذه العملية ستقتضي أموالا من خارج الميزانية، سواء لعقد الاجتماعات أو لتيسير مشاركة البلدان النامية، وأهابت بالجهات المتبرعة أن تقدم موارد كافية لهذه العملية بأسرها. وقد طلبت المنظمة بالفعل من هذه البلدان أن توفر الأموال الضرورية لكلا الغرضين.

٨ – وإجمالا، أعتقد أن الأسس اللازمة تتوافر لمواصلة مفاوضاتنا، وأن البلدان لديها الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق واسع في الآراء. غير أن الأمر يقتضي تعديل الإطار الزمني للمفاوضات بحيث يتسنى للجميع أن يشاركوا في العملية بطريقة نشطة وإيجابية.

٩ – لقد أدرك المجلس دوما أهمية المسألة المطروحة. وبادر إلى دعم مبادراتنا ورخص لنا بعقد اجتماع الخبراء غير الرسمي في مونترو الذي انتج مجموعة عناصر تؤكد اقتناعنا بتوافر الأسس المتينة لمواصلة عملية التفاوض، حتى ولو اقتضت مزيدا من الوقت. لقد أسندتم إلينا تفويضا كرسنا له جميع طاقتنا، وكل قدراتنا الفكرية، وجانبا كبيرا من وقتنا. ونحن الآن نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن تكرروا دعمكم لنا وتزويدنا بالوسائل المالية اللازمة كي نختتم بنجاح عملية تعديل التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي.